

INFLUENCE OF PARTICIPATION FORMULA (MUSHARAKAH) IN GROSS DOMESTIC
GROWTH IN SUDAN – FOR THE PERIOD 1994-2018

Abdelmonim Abdelaziz Elshiekh ELRAYA¹
Hager Mirgani SALIH²

Abstract:

This study aimed to test the effect of the participation formula (Musharakah) on the gross domestic product (GDP) in Sudan. The study used the descriptive analytical method to analyze the annual data for the period 1994-2018. A simple linear regression model was built to find out the relationship between the dependent variable (GDP) and the independent variable (Musharakah), by using SPSS. The most important results were represented in the existence of a positive and statistically significant relationship between the financing with the participation mode and the growth rates of the gross domestic product. The study recommends; paying attention to the participation formula with a greater value than it is, and expanding dealings in financing through participation formula, because of the controls it acquires that guarantee the success of highly financed projects, in addition to other financing formulas, in order to ensure the diversity of financing methods and their suitability with various economic activities and to give a strong impetus to the growth rates of GDP.

Keywords: Financing, Participation Formula, Musharakah, Economic Growth, Domestic Product – Sudan.


Istanbul / Türkiye
p. 448-458

Received: 29/08/2022


Accepted: 19/09/2022

Published: 01/11/2022

This article has been
scanned by iThenticate No
plagiarism detected

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.20.27>

¹  Dr, Merowe university of Technology, Sudan, abdo12643169@gmail.com

²  Researcher in Economics

أثر صيغة المشاركة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتطبيق على الاقتصاد السوداني في الفترة 1994-2018م

عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الرايه³

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر صيغة المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات السنوية للفترة 1994-2018م. وقد تم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (المشاركة)، بواسطة برنامج (SPSS). تمثلت أهم النتائج في وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين التمويل بصيغة المشاركة ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. توصي الدراسة بالإهتمام بصيغة المشاركة بقيمة أكبر مما هي عليه وتوسيع التعامل في التمويل من خلالها لما تكتسبه من ضوابط تضمن نجاح المشروعات الممولة بنسبة كبيرة إلى جانب صيغ التمويل الأخرى وذلك لضمان تنوع أساليب التمويل وملاءمتها مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة ولتعطي دفعة قوية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التمويل، صيغة المشاركة، النمو الاقتصادي، السودان.

المقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً مهماً في تحقيق متطلبات الاقتصاد ونموه وتطوره. وهناك عدداً من الدراسات والتجارب أوضحت أن النظام المصرفي التقليدي يسبب كثيراً من المشاكل الاقتصادية. وقد أثبتت عدداً من التجارب والدراسات كفاءة النظام المصرفي الإسلامي والذي يتصف بمرونته العالية بسبب تعدد أدواته التمويلية التي تناسب كل القطاعات الإنتاجية، ومن ثم مقدرته في توفير التمويل اللازم للمشاريع الانتاجية وبالتالي دعم معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. وقد جاءت هذه الورقة لدراسة أثر التمويل بصيغة المشاركة في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان.

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد أثر صيغة المشاركة في النمو الاقتصادي في السودان، حيث تهدف لإبراز أثر التمويل بالمشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال اختبار العلاقة بين التمويل بالمشاركة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما تهدف للتعريف بأهمية اتباع التمويل بصيغة المشاركة للاقتصاد والمجتمع، واكتشاف المشاكل والعقبات التي تعترض تطبيقها واقتراح الحلول الممكنة. وجاءت فرضية الدراسة في أن هنالك علاقة طردية وقوية بين التمويل بالمشاركة ومعدلات النمو الاقتصادي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة لاستخدام نموذج الانحدار الخطي لتحليل بيانات عن الاقتصاد السوداني للفترة من 1994-2018م، والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والتمويل بصيغة المشاركة كمتغير مستقل.

تتكون هذه الدراسة من أربعة أقسام. يشتمل القسم الأول على المقدمة وتمثل الإطار المنهجي، القسم الثاني يتناول صيغة المشاركة بمفهومها وأهدافها وأنواعها ومميزاتها وشروطها. ويشتمل القسم الثالث على الدراسات السابقة، أما القسم الرابع فيشمل الإطار التطبيقي والذي يهتم بتحليل البيانات للفترة محل الدراسة. وأخيراً الخاتمة التي تشمل النتائج والتوصيات.

³ د، جامعة مروى التكنولوجية، السودان، abdo12643169@gmail.com

ثانياً: صيغة المشاركة

1- التمويل الإسلامي

تمثل البنوك الإسلامية أكبر نسبة مساهمة في الصناعة المالية الإسلامية حيث تقدم البديل الأمثل والفعلي للمصارف التقليدية القائمة على القروض. والبنك الإسلامي مؤسسة مالية تقبل الودائع كوظيفة أساسية لكنها تقوم بتوظيفها باستخدام صيغ التمويل الإسلامية المختلفة (مثل المراجعة والمشاركة والإجارة وغيرها)، إضافة لتقديمها مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى التي تقدم في البنوك التقليدية. وقد ارتفعت الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في كثير من الدول، كما أن حجم الصيرفة الإسلامية ينمو باستمرار خاصة في دول الخليج العربي حيث تسهم بما يقارب نصف حجم البنوك الإسلامية في العالم بنسبة بلغت 44.9% في العام 2019م (قندوز ، 2012). وهذا الانتشار الكثيف والسريع للمصارف الإسلامية يدل على كفاءتها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد والمجتمع وإمكانية تغطيتها لجزء كبير من العالم في المستقبل.

طوّرت المصارف الإسلامية عدداً من صيغ التمويل التي تقوم على العقود المعروفة عند المسلمين في مجال الاستثمار والتجارة. وإن البنوك الإسلامية تقوم بتقديم الخدمات والأعمال الاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتمثل أهم صيغ التمويل الإسلامية في المشاركة، المضاربة، المراجعة، المساقاة، المغارسة، الاستصناع والإجارة.

إن مصطلح "التمويل الإسلامي" يشير إلى تقديم الخدمات المالية وفقاً للشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، وجميع أنشطة التمويل التي تعتبر ضارة بالاقتصاد والمجتمع. حيث يتعين على الأطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية وأن يكون للمعاملة غرض اقتصادي حقيقي، ولا تنطوي على أي استغلال لأي من الطرفين. ويشتمل التمويل الإسلامي على أنشطة الصيرفة، والتأجير، وأسواق الصكوك (السندات) والأسهم، وصناديق الاستثمار، والتأمين والتمويل الأصغر ومتناهي الصغر، وتمثل أصول الصيرفة والصكوك حوالي 95% من مجموع أصول التمويل الإسلامي. وقد نمت أصول التمويل الإسلامي في الفترات السابقة حيث انتقلت من نحو 200 مليار دولار أمريكي في عام 2003 إلى ما يقدر بنحو 1.8 تريليون دولاراً في نهاية 2013. ولكن لا تزال أصول التمويل الإسلامي مركزة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وماليزيا، وتمثل أقل من 1% من الأصول المالية العالمية. وتختلف الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية التي تعمل على أساس الاقتراض والإقراض بأسعار فائدة سابقة التحديد، فإن تمويل البنوك الإسلامية من الحسابات الجارية التي لا تدر فوائد أو حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح ويحصل صاحب الحساب على عائد يتحدد لاحقاً حسب الربح الذي يجنيه البنك. وتستخدم البنوك الإسلامية عقود مختلفة مثل عقد المراجعة (البيع مع هامش ربح)، والإجارة، والمشاركة (المشاركة في الأرباح والخسائر)، والمضاربة، والوكالة (صندوق النقد الدولي IMF).

2- صيغة المشاركة:

صيغة المشاركة من أهم صيغ التمويل الإسلامية وتعرف بأنها اشتراك بين شخصين أو أكثر في رأس المال للاستثمار مع الإشتراك في الربح أو الخسارة. ومن أنواع المشاركات ما يقصد منه الشركة ومنها ما يقصد به المضاربة والمساقاة والمراجعة. وتحقق صيغة المشاركة توزيعاً عادلاً للعائد، حيث يوزع عائد الانتاج بناءً على المشاركة بين رأس المال والعمل. ويسود رأي في الاقتصاد الإسلامي بأن صيغ التمويل الإسلامية هي المشاركة والمضاربة والمراجعة. وتشمل صيغة التمويل بالمشاركة كل أنواع النشاط الاقتصادي، حيث أن النشاط التجاري تناسبه شركة العنان والنشاط الصناعي تناسبه شركة الابدان والزراعي تناسبه شركة المساقاة والمضاربة وشركة الوجوه تناسب النشاط الخدمي. وغالباً تستخدم صيغة المضاربة في الاستثمارات طويلة الأجل، وصيغة المراجعة للاستثمارات قصيرة الأجل. أما بيع السلم فهو عقد بيع يكون فيه الثمن عاجلاً ويكون المبيع مؤجلاً (عبد العزيز، 2022، ص30).

وتعد صيغة المشاركة أحد صيغ الاستثمار المباشر التي تطبقها المصارف الإسلامية في تعاملاتها. والشركة لغة هي عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل مشترك في تجارة وغيرها، الشركة والشراكة هي مخالطة الشركاء، وشرعاً عرفها الفقهاء بأنها عقد بين

المتشاركين في رأس المال والربح (الفقي، 2010، ص197). وتوضح مشروعية المشاركة من الكتاب في قوله تعالى: (فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ)، (النساء 12). السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (أن الله تعالى يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما). أي أن الله يبارك للشريكين في المال ويحفظه لهما ما لم تكن خيانة بينهما، فإن خان أحدهما نزعت البركة من المال. وتنقسم الشركة إلى نوعين هما (الفقي، 2010، ص199):

أولاً: شركة الأملاك: وهي ملكية اثنين أو أكثر لمال واحد على الشيوع بسبب من أسباب الملك.

وشركة الملك عند الأحناف نوعان:

1- شركة ملك إجبارية: وهي أن يجتمع شخصان فأكثر في ملك عين قهراً بغير فعلهما، كالورثة يشتركون في ملكية أعيان وأموال وديون تركة مورثهم.

2- شركة ملك اختيارية: وهي أن يجتمع في ملك عين باختيارهما، وهذا الملك يترتب على تصرف صدر منهما أو فعل صادر من غيرهما، كما إذا اشترى اثنان أو أكثر مالا على الشيوع كأرض أو عقار أو خلافة، ومثل هذه الشركة لا يقصد بها التجارة أو تحصيل الربح بل تكون وضعا مؤقتاً ويزول عادة بالقسمة، ولذا إن نماء هذا الملك المشترك وتلفه وخسارته يوزع بين الشركاء على الشيوع بنسبة حصص الملكية فيه.

حكم شركة الملك: إنه لا يجوز لأي شريك أن يتصرف في نصيب صاحبه بغير إذنه، لأن لا ولاية لأحدهما في نصيب الآخر، فكأنه أجنبي بالنسبة إلى حصة صاحبه فيها هو مشترك بينهما.

ثانياً: شركة العقد وهي أن يعقد اثنان فأكثر عقداً على الاشتراك في المال أو العمل وما ينتج عنه من الربح. أو الاشتراك فيما يباع ويشترى دون أن يكون لهم مال يتاجرون فيه. وقد أطلق الفقهاء لفظ الشركة على شركة العقود ويعنى بها شركة التجارة لأنها تنشأ بالعقد بين طرفين، أي أنها عبارة عن عقد بين المتشاركين في الأصل والربح. وتنقسم شركة العقود عند الأحناف إلى أربعة أقسام هي:

1- شركة الاعمال وتسمى أيضاً شركة أبدان وأساسها الجهد البدني والفكري ومعناها أن يتفق اثنان على أن ينجزا عملاً من الأعمال على أن تكون تكلفة وريح هذا العمل بينهما حسب الاتفاق.

2- شركة وجوه وهي أن يشترك اثنان أو أكثر دون أن يكون لهم رأس مال اعتماداً على جاههم وثقة الناس بهم على أن تكون الشركة بينهم في الربح، وهي شركة على الذمم من غير صنعة ولا مال، وهي جائزة عند (الحنفية والمالكية) لأنها عمل من الأعمال، فيجوز أن تنعقد عليه الشركة ويصح تفاوت ملكيتها في الشيء المشتري، وأما الربح فيكون بينهما حسب نصيب كل منهما في الملك.

3- شركة مضاربة: وهي التي تقوم على الجهد البدني والمالي معاً.

4- شركة الأموال: هي أن يشترك شخصان أو أكثر في رأس مال بقصد استثماره والإنتاج فيه معاً، وتوزيع الربح بينهم بنسبة مساهمتهم في رأس المال ما لم يتفقوا على التفاوت في الربح مع تساوي المساهمات، وأما الخسارة فتتوزع عليهم بنسبة هذه المساهمات. شركة الأموال نوعان:

1- شركة مفاوضة: وهي التعاقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في عمل يقوم على التساوي بين الشريكين في المال والتصرف والدين، وإن يكون كل واحد من الشركاء كفيلاً عن الآخر فما يجب عليه من شراء وبيع كما إنه وكيل عنه، فلا يصح أن يكون تصرف أحد الشركاء أكثر من تصرف الآخر.

2- شركة عنان: هي أن يشترك اثنان في مال لهما على أن يقصد المتاجرة فيه ويكون الربح بينهما، ولا يشترط فيها المساواة في المال ولا في التصرف ولا في الربح، فيجوز أن يكون مال أحدهما أكثر من الآخر ويجوز أن يكون أحدهما مسؤولاً دون شريكه. وشركة العنان أتفق الفقهاء الأربعة على جوازها، وقد اختلفوا في كيفية توزيع الربح بين الشركاء فأجاز (الحنفية والحنابلة) قسمة الأرباح حسب اتفاق الشركاء وأما (المالكية والشافعية) فلا يجيزون ذلك ويقولون يوزع الربح بحسب رأس المال.

مميزات صيغة المشاركة:

تتميز صيغة المشاركة بالأتي (الجبوري، 2014، ص 109):

- 1- تعاون رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية الاقتصادية، وبذلك يحصل المشروع على خبرته في البحث على أفضل مجالات الاستثمار، وفي ذلك ضمان لنجاح المشروع من أجل تحقيق أهدافه.
- 2- حصول صاحب رأس المال على الربح العادل الذي يتكافأ والدور الفعلي الذي أداه برأس ماله في عملية التنمية.
- 3- إن الالتزام بمبدأ المشاركة يعني أن مؤشر نجاح المشروع هو الربح الحلال الذي يحققه بجانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى، التي ترتبط بالقيم والمبادئ الإسلامية.
- 4- إن في المشاركة عدالة في توزيع العائد، فيما يساهم في عدم تراكم الثروة تراكمًا مَخْلًا.

شروط صيغة المشاركة:

هناك عدد من الشروط يمكن تلخيصها في مايلي (الجبوري، 2014، ص 111):

- 1- أن يحدد كل شريك مساهمته في رأس مال الشركة وأن تخلط الأموال مع بعضها للعمل بها.
- 2- أن يكون كل شريك مؤهلاً للتوكيل والتوكّل.
- 3- أن يكون الربح معلوم القدر.
- 4- أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في الأصل.

خصائص صيغة المشاركة:

تتمثل خصائص المشاركة في الأتي (الجبوري، 2014، ص 120):

- 1- إن الأساس في المشاركة هو الوكالة فكل واحد من الشركاء هو وكيل عن الآخر، وذلك ليكون التصرف مشتركاً بين الشركاء وليحقق حكم الشركة المطلوب في عقدها وهو الاشتراك في الربح.
 - 2- الدقة في دراسة جدوى التمويل حيث أن المشاركة تدفع بالمتعاملين سواء كان مصرف أو مستثمر إلى دراسة المشروعات دراسة دقيقة لتقدير مردودها تقديراً جيداً، ويتوفر في المستخدمين الخبرات الفنية والتقنية.
 - 3- يعمل النظام على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات ذات الأولوية بهدف دعم الاستثمارات النافعة وزيادة الأموال المتاحة عند المصارف وبالتالي تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الثروات.
 - 4- نظراً لقيام المصارف الإسلامية بالمشاركة في رأس المال، وبالتالي المشاركة في إدارة المشروع لأن الإشراف يلعب دوراً مهماً مقارنة بالتمويل عن طريق المضاربة حيث أن الأصل فيها هو إطلاق يد المضارب في مال المضاربة. والمشاركة هي الأسلوب الأكثر أهمية من بين الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية، فإن معالمها تتحدد بالأمر التالي:
- 1- يشترك كل من المصرف والعميل في المال والعمل على أساس عقد المشاركة.

- 2- يتمثل نصيب كل من المصرف والعميل بجزء شائع من الربح.
- 3- يتفق الطرفان على نسبة محددة عند تأسيس الشركة من أجل تقسيم الربح بينهما.
- يتم انقطاع نسبة من صافي الربح مقابل المصارف الإدارية، ثم بعد ذلك يتم توزيع صافي الربح حسب حصة كل شريك أما في حالة الخسارة تكون حسب نسبة المساهمة في رأس المال فقط.

ثالثاً: دراسات تطبيقية سابقة

هنالك عدد من الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة (الجراح وآخرون، 2021)، وقد هدفت دراستهم إلى بيان واقع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الأردنية (2007-2017م). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي. وتوصلت لوجود انخفاض كبير في نسبة التمويل بالمشاركة إلى إجمالي التمويل الممنوح من قبل تلك المصارف. وأوصت الدراسة بالتوسع في منح التمويل بصيغة المشاركة. ودراسة (عبد العزيز وآخرون، 2017): التي تناولت أثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي في السودان. وقد شملت الدراسة بيانات سنوية للنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، وقيم التمويل المصرفي الإسلامي (IBF) في السودان للفترة الزمنية 1996-2013م، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات. أبانت الدراسة وجود علاقة طردية وقوية بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الإسلامي في السودان. وتناولت دراسة (أبو الهيجاء، 2007م)، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية. هدفت الدراسة لتوصيف واقع التمويل بصيغة المشاركة ومدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيقها ومعرفة المعوقات التي تحول دون ذلك. وتوصلت لنتيجة تنص على ارتفاع درجة المخاطر في التمويل بالمشاركة، وأوصت بضرورة تطوير آليات التمويل بالمشاركة. وتناولت دراسة (يوسف، 2012م): دور التمويل المصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية بالسودان (1983-2009م)، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها، أنّ معظم التمويل المقدم من المصارف العاملة يذهب إلى القطاعات والأنشطة ذات العائد السريع بدلاً عن القطاعات الإنتاجية، وأن معظم موارد المصارف السودانية القابلة للتمويل عبارة عن ودائع قصيرة الأجل لا تفي بإحتياجات التنمية. توصي الدراسة بضرورة توفير موارد طويلة الأجل بالمصارف العاملة من خلال تشجيع المودعين على التحول من الودائع الجارية إلى الودائع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل من خلال تحسين العائد على هذه النوعية من الودائع، و تشجيع المصارف على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

رابعاً: الإطار التحليلي

1- التحليل الإحصائي:

اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي (Tests of Normality):

يستخدم اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي (Tests of Normality) لمعرفة ما إذا كانت بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) موزعه توزيعاً طبيعياً أم لا، ليتم بعد ذلك إجراء الاختبارات المعلمية لهذا المتغير لأن شرط إجراء أي اختبار معلمي هو أن تكون البيانات مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي. وفروض اعتدالية التوزيع على النحو التالي:

الفرض العدمي H_0 : بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل H_1 : بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي

جدول (1) اختبار كلمنجراف-سميرنوف لاحتمالية التوزيع الطبيعي لبيانات الناتج المحلي الإجمالي GDP

Test of Normality			
Kolmogorov-Smirnov			
GDP	Statistic	Df	Sig.
	.0860	25	.200*

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة عن طريق برنامج spss .

من الجدول (1) أعلاه، ومن اختبار Kolmogorov-Smirnov^a يتضح أن قيمة Sig تساوي 0.200 وP.value وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي سوف نقبل الفرض العدمي H₀ القائل أن بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) GDP تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن إجراء الاختبارات المعلمية عليه.

تحليل الارتباط:

جدول (2) اختبار معامل الارتباط بين متغيري المشاركة والناتج المحلي الاجمالي

Correlations			
		الناتج المحلي الإجمالي	المشاركة
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	.965**
	Sig. (1-tailed)		.000
	N	25	25
المشاركة	Pearson Correlation	.965**	1
	Sig. (1-tailed)	.000	
	N	25	25

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة عن طريق برنامج spss .

من الجدول (2) أعلاه، تم اختبار معامل الارتباط (Pearson Correlation) وهو يستخدم عندما تكون البيانات رقمية لايجاد العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع) والمشاركة (المتغير المستقل) من العام 1994 وحتى العام 2018، فنجد أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من 5% مما يعني رفض فرض العدم (H₀) الذي ينص على أن العلاقة بين المشاركة والناتج المحلي الاجمالي غير معنوية وقبول الفرض البديل (H₁) القائل بأن العلاقة بين المشاركة والناتج المحلي الاجمالي معنوية، كما أن معامل الارتباط يساوي (+0.965) وهو ذو اشارة موجبة ويقترّب من الواحد الصحيح (1) مما يدل أن العلاقة بينهما موجبة وقوية، أي كلما زاد التمويل بصيغة المراجعة كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي.

2- تحليل الانحدار:

تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج:

يتم تطبيق النموذج القياسي لتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع من جهة والتمويل بصيغة المشاركة كمتغير مستقل من جهة أخرى. وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط. وبما أن المتغير التابع يجب أن يكون متغيراً كميّاً مستمراً وأنه يتوزع توزيعاً طبيعياً، وأن بيانات المتغير التابع لهذه الدراسة تمثل الناتج المحلي الإجمالي، وهي بيانات كمية متصلة، فقط تم التحقق من أنها تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كلمجروف سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test ، في الجدول رقم (2) أعلاه.

نموذج الدراسة:

تم تصميم نموذج الانحدار الخطي وصياغة نموذج الدراسة على أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) دالة في التمويل بالمشاركة (MUSH) وهي المتغير موضوع الدراسة، للفترة الزمنية 1994-2018م، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1(MUSH)_t + u_t$$

حيث أن : GDP = الناتج المحلي الإجمالي ، MUSH = المشاركة ، MUSH = المراجعة ، MUD = المضاربة،

SAL = السلم

تحليل البيانات:

جدول (3) : معاملات النموذج^a Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-37682.522	21864.548		-1.723	.098
musharka	120172.127	6816.942	.965	17.628	.000

a. Dependent Variable: nominalgdp

من الجدول (3) يُلاحظ أن جميع القيمة الاحتمالية لمتغير صيغة المشاركة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن معاملها له تأثير معنوي، أي أن التمويل بصيغة المشاركة له تأثير ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من عمود (Beta) أن إشارة معامل الانحدار موجبة مما يعني أن العلاقة بين المشاركة والناتج المحلي الإجمالي طردية، أي كلما زاد التمويل بصيغة المشاركة، تتبعها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح. وعليه، يكون النموذج المقدر كالتالي:

$$GDP_t = -37682.522 + 0.965MUSH_t$$

Squre= 0.928, F Statistics (310.762), Sig(0.000), Durbin-Watson = (1.561) R

من واقع النموذج المقدر، يُلاحظ أن معامل التحديد (R Square) بلغ 0.92 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر 0.92 من نموذج الانحدار الموفق. يلاحظ أنّ قيمة اختبار ديرين واتسون تساوي 2.224 (DW)، عليه يمكن القول بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أن قيمة اختبار F هي (820.035) وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أن النموذج بصورة عامة معنوي ويمثل البيانات تمثيلاً جيداً وله قدرة على التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي بمعلومية قيمة التمويل بصيغة المشاركة.

جدول (4) : إحصاءات البواقي

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-30390.4766	1067475.5000	220434.6840	292150.89367	25
Residual	-162162.01563	161491.78125	.00000	79479.83583	25
Std. Predicted Value	-.859	2.899	.000	1.000	25
Std. Residual	-1.997	1.989	.000	.979	25

a. Dependent Variable: ngdp

من الجدول (4) أعلاه يتضح أن الوسط الحسابي للبواقي (الأخطاء) يساوي صفراً وانحرافها المعياري يقترب من الواحد الصحيح، مما يعني أن الأخطاء تتوزع وفق التوزيع الطبيعي المعياري بوسط صفر وتباين واحد صحيح، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

من النتائج أعلاه يمكن القول أن التمويل بصيغة المشاركة يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.965، مما يعني أن زيادة التمويل بالمراجعة بوحدة واحدة، يزيد الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 0.965 أي بما يقارب وحدة واحدة.

الخلاصة:

النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة لتقدير أثر التمويل بالمشاركة في الناتج المحلي الاجمالي في السودان. وقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1994-2018م للسلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع، والتمويل بصيغة المشاركة كمتغير مستقل (MUSH)، توصلت الدراسة لنتائج يتمثل أهمها في:

- 1- وجود علاقة طردية بين التمويل بصيغة المشاركة والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في السودان.
- 2- يؤدي التمويل بصيغة المشاركة لدعم وتحفيز النمو في الناتج المحلي الأجمالي في السودان.
- 3- من واقع البحث والدراسة، تأكد أنّ المصارف تركز على التمويل بصيغة المراجعة بصورة أكبر من صيغة المشاركة وصيغ التمويل الأخرى.

و توصي الدراسة بالآتي:

- 1- الاهتمام بصيغة المشاركة وصيغ التمويل الأخرى في تمويل الأنشطة بصورة أكبر مما هي عليه وذلك لضمان تنوع طرق وأساليب التمويل وملاءمتها مع الأنشطة الاقتصادية المتعددة.
- 2- نشر الوعي بأهمية صيغ التمويل الإسلامية عموماً وصيغة المشاركة بصفة خاصة للاقتصاد والمجتمع.
- 3- حث الباحثين والأكاديميين بتكثيف الدراسات والبحوث التي تهتم بصيغ التمويل الإسلامية وابتكار الحلول للمشاكل التي تعترض تطبيقها كما ينبغي.

المراجع:

- إلياس عبد الله أبو الهيجاء- تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية- رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك-2007م.
- عبد الكريم أحمد قندوز- التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي- دراسات معهد التدريب وبناء القدرات (صندوق النقد العربي) - العدد 7-2012
- عبد المنعم عبد العزيز الشيخ - أثر التمويل بصيغة المراجعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان - مجلة القلزم العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية- العدد الحادي عشر ذو القعدة 1443هـ يونيو 2022م- ص 30
- عبد المنعم عبد العزيز الشيخ وآخرون- أثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي بالتطبيق على النظام المصرفي السوداني للفترة (1990-2010م) - مجلة التسويق الإسلامي - المجلد السادس- العدد الثالث- سبتمبر/ أيلول 2017م- الموافق ذو الحجة 1438هـ)- المملكة المتحدة.
- كمال يوسف عبد النور- دور التمويل المصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية في السودان- رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- 2012م.
- محمد عبد الحميد الفقى - الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية- القاهرة- عالم الكتب- 2010م - ص 197.
- مفلح فيصل الجراح وآخرون- واقع التمويل بالمشاركة ومعوقاته في المصارف الإسلامية الأردنية- <http://www.researchgate.net/puplication/354418801>
- يعرب أحمد الجبوري - دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار- دار الحامد - عمان - ط 1 - 2014 - ص 109.
- دور صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي <https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>
- الدوريات والتقارير:
- الرصد الإحصائي 2004-2013م - الجهاز المركزي للإحصاء وزارة رئاسة مجلس الوزراء - السودان.
- السودان في أرقام - الجهاز المركزي للإحصاء وزارة رئاسة مجلس الوزراء - السودان.
- التقرير السنوي - بنك السودان المركزي- عدد من السنوات.
- العرض الاقتصادي - وزارة المالية - السودان - عدد من السنوات